القضية الجنوبية

المؤتمر الشعبي انحاز لخيار الشعب في يمن موحد

« القضية الجنوبية.. بما حوته من تفاصيل دقيقة وشائكة وبما مثلته من أهمية كبرى بين قضايا مؤتمر الحوار كون مخرجاتها الناجعة والعادلة تمثل المفتاح السحري للكثير من قضايا الوطن ومستقبل وحدته وأجياله.. كان من الطبيعي أن تكون أكثر الجبهات التي ناضل فيها المؤتمر الشعبي النضال المستميت حتى جاءت مخرجاتها بما آلت اليه، بتصويت مؤتمر الحوار الوطني بالاجماع على بيان رئاسته بعد أن بددت النقاط الأربع التي تضمنها بيان رئاسة مؤتمر الحوار كل المخاوف التي كادت أن تفجر أكثر من مشكلة في البلد.

ملاحظات المؤتمر الشعبي أحبطت مؤامرة لتجزئة اليمن

النقاط الأربع أزالت المخاوف وقطعت الطريق على محاولات المس بمستقبل الوطن

ولقد رأينا الارتياح الكبير الذي عم الشارع اليمني لما آلت اليه نتائج ومخرجات أهم قضايا مؤتمر الحوار الوطني، والذي كان للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف والرشاد القدح المعلى في هذه الجبهة، والتي لولا التفهم والإدراك الواعي والوطني المخلص من هيئة رئاسة مؤتمر الحوار برئاسة المناضل عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية لرؤاهم وملاحظاتهم لاسقطت «وثيقة بن عمر» اليمن وأهلها في نزاعات وصراعات لا يعلم مداها أحد.

في هذه القضية الحساسة والشائكة تجلت حكمة وحنكة قيادات المؤتمر الشعبي بزعامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الذي جنب اليمن الفتن بعد أن فطن لفصول المؤامرة الخطيرة التي كانت تستهدف الوطن حاضراً ومستقبلاً وخاصة وحدته أعظم منجزاته التاريخية، ومن هنا جاء ذلك الإصرار الكبير والشجاع للزعيم الوحدوي الفذ علي عبدالله صالح ورفضه للوثيقة وتمسكه بقوة بضرورة إجراء تعديلات عليها وعدم القبول بها مهما كانت الضغوط التي مورست عليه لإجباره على التوقيع على وثيقة تهدد وحدة وأمن واستقرار اليمن في أتون الحروب والصراعات والدخول في نفق مظلم يبدأ أولاً باستباحة (الخارج) للتدخل في شؤون البلاد ورسم سيناريوهات على أرض الواقع تحقق أهدافه المشبوهة وترضي طموحات أذنابه في الداخل.

لقد كان لمواقف المؤتمر الشعبي وأحزاب التحالف في مؤتمر الحوار الوطني بشكل عام وفي محور «القضية الجنوبية» على وجه الخصوص الكلمة الفصل والدور الحاسم القوي، كيف لا والمؤتمر الشعبي هو حامل لواء قضايا وهموم الشعب كبيرها وصغيرها، فضلاً عن ذلك مسؤوليته التاريخية الجسيمة كونه مثل نصف القوى السياسية التي وقعت على المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة، ومثل أيضاً نصف مكونات مؤتمر الحوار الوطني.

دخل المؤتمر الشعبي الى مؤتمر الحوار الوطني وتحديداً على طاولة فريق «القضية الجنوبية» تحت عنوان مهم وعريض لا يحتمل التأويل أو التسويف أو التراجع وهو إيجاد حل عادل وشامل للقضية الجنوبية وبما يؤسس لاستقرار ونماء الوطن الواحد الموحد وبما لا يخلق أي مظالم جديدة، وهي الرؤية التي بحثها وخرج بها المؤتمر الشعبي على قواعد وأسس وطنية سليمة وهو ما حمله رئيس وأعضاء مكون المؤتمر الشعبي في فريق «القضية الجنوبية» وناضلوا من أجله بإرادة قوية وإخلاص وطني لا يتزعزع داخل مؤتمر الحوار الوطني حتى الوصول الى حلول ومخرجات لأهم القضايا وبما يرضي ويلبي طموحات الوطن والشعب.

إن المؤتمر الشعبي العام التنظيم الوطني الرائد قيادة وقواعد يحفظون بكل اعتزاز وتقدير لرئيس وأعضاء مكونه في فريق «القضية الجنوبية» ولبقية ممثليه في الفرق الأخرى لدورهم التاريخي والوطني وتمثيلهم المؤتمر الشعبي خير تمثيل ملتزمين بسياسة وتوجهات التنظيم وإحساسهم الكامل بالمسؤولية الوطنية والتاريخية وإدراكهم لهذه المرحلة الخطيرة التي يمر بها اليمن، وحتمية أن يسموا الجميع فوق كل المشاريع الصغيرة وأن يلتقي الجميع باتجاه غاية واحدة هي الوطن والشعب وبما يلبي طموحات حاضر أبنائه ومستقبل أجياله، وهو ما جسده فعلياً وعملياً داخل أروقة مؤتمر الحوار الوطني وعلى طاولة «القضية الجنوبية» وغيرها من القضايا الأخرى.

في المحصلة لقد أسدل الستار على مداولات «القضية الجنوبية» بختام يحمل عبق المسك وبما يرضي الشعب ويرضي المؤتمر الشعبي والمتمثل في بيان هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني والذي أقرته الجلسة العامة لمؤتمر الحوار الوطني كوثيقة أساسية، وهو ما يعد الإنجاز الأكبر والأهم للمؤتمر الشعبي العام في فريق «القضية الجنوبية»، كونه جاء تلبية للملاحظات التي قدمها المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الى رئيس الجمهورية - رئيس مؤتمر الحوار الوطني، بخصوص وثيقة الحلول للقضية الجنوبية ووجدت التفهم والاستجابة الكاملين من الجميع.

ولا غرو أن نجد الارتياح والرضا العميق من الشارع اليمني تجاه هذه الوثيقة، خاصة وأن الضمانات الأربع التي احتواها البيان الصادر عن هيئة رئاسة مؤتمر الحوار أزالت اللبس الذي اعترى نصوص وثيقة الحلول للقضية الجنوبية، وأفضت الى نظام اتحادي تحت راية موحدة - لم يعلن رسمياً بعد - واستبعدت بشكل نهائي قيام أي كيانات سياسية متعددة خارج إطار الدولة اليمنية، وأعاد الجميع الى المبادرة الخليجية المرجعية الأصل لكل المرحلة الانتقالية وما تحمله من تفاصيل داخلها.

ويقول الدكتور أحمد عبيد بن دغر - الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام - رئيس مكون المؤتمر في فريق «القضية الجنوبية»: «إن الضمانات الأربع حوت نقاطاً شاملة ومكثفة تتجاوز ملف «القضية الجنوبية» وتخص كل القوى الوطنية.. وانها أزالت كل المخاوف لدى الشعب ولدى المؤتمر الشعبي وحلفائه.. وان أهمية بيان هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني يتمثل في أنه حظي بإجماع مؤتمر الحوار، وأصبح وثيقة وطنية ومرجعية لكل الوثائق التي سوف تأتي لاحقاً.. وان كل ما ورد في تقارير فرق العمل ومخرجات اللجنة الدستورية سيرتكز على هذا البيان، الذي قطع الطريق على كل محاولات من شأنها إقلاق مستقبل الوطن.. وهي بالفعل وثيقة تاريخية ونحن نسير على الطريق الصحيح.. ولقد أدرك الجميع اليوم أن لا أحد يستطيع أن يقلل من حجم ودور المؤتمر الشعبي العام مهما حاول، ولن يستطيع أي طرف التقدم نحو المستقبل إلا بمساندة المؤتمر الشعبي العام كونه يمثل قاطرة التقدم والمنحاز للدولة المدنية الحديثة التي يرنو اليها الشعب اليمني قاطبة».

المصالحة والعدالة

مكون المؤتمر التزم بمرجعيات الحوار ورفض المخرجات التي تعارضها

مكون المؤتمر الشعبي العام في فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية مثله كبقية المكونات المؤتمرية في مؤتمر الحوار الوطني كان مميزاً وناضل بقوة وقدم ما عليه من دور وطني رغم وجود عدد من القضايا التي تم تمريرها بطريقة مخالفة، وكانت محل اعتراض كبير من قبل المكون المؤتمري لكن تم ادراجها مع بقية القرارات بعد ان نجحت أطراف أخرى من اصحاب النوايا السيئة والمبيتة وقفزهم على المعقول والمأمول متجاوزين كل المرجعيات اعتماداً على المغالبة العددية لمكونات جمعتها اهداف محددة سلفاً في مواجهة المؤتمر الشعبي العام.

لقد كان مكون المؤتمر الشعبي العام في فريق المصالحة والعدالة الانتقالية على قدر المسئولية الوطنية والتنظيمية التي كانت على كاهله لذلك أدوا ما عليهم من واجب وبأداء جاد ومخلص مستوعبين بحرص كامل الالتزام بالمرجعيات المنظمة لمؤتمر الحوار الوطني، مسجلين اعتراضاتهم الواضحة على تلك المخرجات أو المقررات التي خالفت المرجعيات.

ولقد أعلن أعضاء المؤتمر الشعبي العام في مكون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية أن واحدة من أكبر تلك التجاوزات التي تم تمريرها رغم الرفض المستميت لمكون المؤتمر الشعبي هي أنه تم اغفال موضوع المصالحة الوطنية بشكل كامل في التقرير ولا يوجد لها أي ذكر في أية مادة.

وتجدر الاشارة هنا الى أن اعضاء مكون المؤتمر الشعبي العام في فريق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية قد ظل يؤكد ويلفت النظر من داخل فريق العمل على أن مؤتمر الحوار الوطني عندما يخرج بمقررات سيكون بمرجعية دولية وعربية ويمنية وبالتالي فإن بعض المخرجات لن تكون محل اعجاب الجميع ومن هنا جاءت تلك التجاوزات التي تم تمريرها بعد ممارسات من العرقلة والابطاء لأعمال فريق العمل لواحدة من أهم قضايا مؤتمر الحوار لأنها تتقاطع مع مآربهم وبالتالي عملوا كمستفيدين على ان يبقى الوضع كما هو عليه الآن.